



مذكرة إخبارية حول نتائج بحوث الظرفية المتعلقة بإنجازات الفصل الثالث وتوقعات الفصل الرابع لسنة 2009

تم بحوث الظرفية الاقتصادية المنجزة دوريًا من طرف المندوبية السامية للتخطيط، والتي تستقي نتائجها من تصريحات مسؤولي المقاولات، قطاعات الصناعة التحويلية والبناء والأعمال العمومية والمعادن والطاقة. ويستخلص من هذه البحوث التي أُنجزت في الفصل الثالث من سنة 2009 قصد رصد التطور الحاصل في إنتاج هذه القطاعات المذكورة خلال الفصل الثالث لسنة 2009 مقارنة مع الفصل الثاني لسنة 2009 وكذا التوقعات بالنسبة للفصل الرابع لسنة 2009

النتائج التالية:

1. المنجزات خلال الفصل الثالث من سنة 2009

تبين نتائج هذه البحوث أن قطاع البناء والأشغال العمومية قد عرف تحسناً نسبياً خلال الفصل الثالث لسنة 2009 مقارنة مع الفصل السابق، حيث أن 30% من مسؤولي المقاولات صرحوا بارتفاع الإنتاج و 65% منهم أكدوا استقراره فيما صرخ 5% فقط منهم بالانخفاض. ويعزى هذا التحسن المسجل إلى التطور الإيجابي الذي تكون قد سجلته الأساسية الأشغال العمومية وخاصة "الأشغال البنائية الضخمة" و "أشغال التجهيز بالكهرباء" و "الأشغال المختصة في الهندسة المدنية".

كما عرف قطاع الطاقة حسب تصريح مسؤولي المقاولات، تحسناً في الإنتاج خلال الفصل الثالث لسنة 2009، ويعزى ذلك إلى الارتفاع المزدوج الحاصل في إنتاج "الكهرباء" و "تكرير البترول".

وعلى العكس يكون قطاع المعادن قد عرف انخفاضاً في الإنتاج نتيجة انخفاض الإنتاج في صناعة "المعادن غير الحديدية".

وفيما يخص قطاع الصناعة التحويلية فقد شهد بدوره انخفاضا طفيفا خلال الفصل الثالث لسنة 2009 مقارنة مع الفصل السابق. ويعزى هذا من جهة إلى الانخفاض في الإنتاج على صعيد فروع أنشطة "النسيج وصناعة الملابس المنسوجة" و"منتوجات مستخرجة من تحويل معادن الحجرة" و"منتوجات معدنية (دون آلات ومعدات النقل)" و"المشروعات والتبع"، ومن جهة أخرى إلى الارتفاع في الإنتاج على صعيد فروع أنشطة "المنتوجات الكيماوية والشبه كيماوية" و "منتوجات الصناعات الغذائية" و"منتوجات من المطاط أو البلاستيك".

وفيما يتعلق بوضعية دفتر الطلب خلال الفصل الثالث لسنة 2009، مقارنة مع الفصل السابق، صرخ 57% من مسؤولي مقاولات قطاع البناء والأشغال العمومية و 63% من مسؤولي مقاولات قطاع الصناعة التحويلية و 21% من مسؤولي مقاولات قطاع المعادن، أنها في مستوى عادي. في المقابل اعتبر هذا المستوى ضعيفا من طرف 31% و 34% و 79% من مسؤولي المقاولات في القطاعات الثلاث على التوالي.

وفيما يخص الشغل، أوضحت نتائج البحث أن عدد المشتغلين في قطاع البناء والأشغال العمومية قد عرف ارتفاعا خلال الفصل الثالث لسنة 2009 مقارنة مع الفصل الثاني من نفس السنة، بينما عرف عدد المشتغلين في قطاعي الصناعة التحويلية والمعادن استقرارا. وعلى العكس، عرف هذا العدد انخفاضا بقطاع الطاقة.

من جهة أخرى، تبين نتائج البحث أن هامش قدرة الإنتاج غير المستعملة للمقاولات خلال الفصل الثالث لسنة 2009، قد بلغت نسبة 30% في قطاع البناء والأشغال العمومية و 23% في قطاع الصناعة التحويلية و 15% في قطاع الطاقة و 13% في قطاع المعادن. وتجدر الإشارة إلى أن أكبر نسبة ارتفاع لهامش قدرة الإنتاج غير المستعملة تم تسجيلها على مستوى "منتوجات من المطاط أو البلاستيك" (40%) ، في حين سجلت "المشروعات والتبع" أضعف هامش بنسبة (10%).

2. التوقعات الخاصة بالفصل الرابع لسنة 2009

فيما يخص التوقعات الخاصة بالفصل الرابع لسنة 2009، فمن المتضرر أن يعرف قطاع البناء والأشغال العمومية تحسنا طفيفا، حيث أن 28% من رؤساء المقاولات يتوقعون ارتفاعا في الإنتاج و57% يتوقعون استقراره بينما يتوقع 15% منهم انخفاضه.

وتشير التوقعات الخاصة بقطاع الصناعة التحويلية، حسب تصريحات مسؤولي المقاولات، إلى أن الإنتاج سيعرف ارتفاعا خلال الفصل الرابع لسنة 2009 مقارنة مع الفصل السابق، ويعزى ذلك من جهة، إلى الارتفاع المتوقع في إنتاج "المنتجات الكيماوية والشبه كيماوية" و"منتجات الصناعات الغذائية" و"منتجات مستخرجة من تحويل معادن الحجرة"، ومن جهة أخرى، إلى الانخفاض المتوقع في إنتاج "منتجات معدنية (دون آلات ومعدات النقل)" و"الورق والورق المقوى والطباعة" و"الجلد والمواد المختلفة والأحذية الجلدية".

ومن المتضرر أن يعرف قطاعا الطاقة والمعادن كذلك ارتفاعا في الإنتاج. ويعزى هذا بالنسبة لقطاع الطاقة إلى الارتفاع المتوقع في إنتاج "تكرير البترول" وبالنسبة لقطاع المعادن إلى الارتفاع المتوقع في إنتاج "المعادن غير الحديدية".

فيما يخص التشغيل، فإن مسؤولي المقاولات يتوقعون عموما، بالنسبة للفصل الرابع من سنة 2009، ارتفاعا في عدد اليد العاملة المشغلة في قطاعي البناء والأشغال العمومية والمعادن. في حين يتضرر أن يسجل استقرار في عدد اليد العاملة المشغلة في قطاع الصناعة التحويلية وانخفاض في قطاع الطاقة.